اقتصاد

صيف كهربائي مريح مثل الشتاء

وزير الكهرباء في حديث لـ«الوطن»: الخبراء السوريون وفروا ٤٤٢ مليار ل.س بإعادة تأهيل وصيانة المحطات

حاوره قصي المحمد

كشف وزير الكهرباء محمد زهير خربوطلي عن مبلغ ٤٤٢,٥ مليار ليرة سورية، وفّرتها الورشات الوطنية السورية في الوزارة بعد انتهائها من عمليات إعادة تأهيل وإجراء الصيانات لمحطات التوليد على مستوى القطر، مؤكّداً أنّ اعتماد الكهرباء على الغاز في التوليد، يوفر يومياً ما يقارب ٦٧٥ مليون ليرة سورية أيضاً على الدولة.

وأشار إلى أنّ خسائر الكهرباء وصلت إلى ٢٠٠ مليار، مؤكّداً أنّ مشروع كهرباء ريف حلب الشرقي على السكة، وموضحاً أنّ نسبة الإنجاز من عمليات إعادة تأهيل إحدى مجموعات محطة توليد التيّم بدير الزور وصلت إلى ٨٠ بالمئة.

ووعد خربوطلي المواطنين أن يكون هذا الفصل صيفاً كهربائياً مريحاً، كما كان شتاءً كهربائياً مريحاً، متحدثاً عن مشروع جديد لإعادة تأهيل الشبكات في المنطقة الوسطى، ومشيراً إلى أنّ بيع الكهرباء إلى لبنان لن يكون على حساب المواطن السوري.. إضافة إلى تفاصيل عديدة كشفها الوزير وتحدث فيها خلال حديث لـ«الوطن»، وفيما يلي نص الحوار:

• كيف أصبح واقع الكهرباء اليوم، وإلى أين وصلت الوزارة في مشاريعها؟

الواقع الكهربائي بنهاية عام ٢٠١٦ كان متردياً كثيراً بسبب العقوبات والحصار الاقتصادي والحرب والهجمة الشرسة من المجموعات الإرهابية المسلحة، والتخريب الأكبر لحقول الغاز التي تعتبر المصدر الرئيسي والأساسي لتزويد محطات التوليد بالمادة الأولية لتشغيلها، الأمر الذي جعل التقنين الكهربائي في أسوأ حالاته حيث بلغت ساعات التقنين ٢٠ ساعة في نهاية ٢٠١٦ في جميع المحافظات، مقابل ٤ ساعات تغذية فقط، وكان حينها استطاعة التوليد ٤٦ مليون كيلو واط ساعي، يقابلها واردات غاز وصلت إلى ٣ ملايين متر مكعب يومياً، مع واردات فيول بلغت ١٥٠٠ طن يومياً.

خلال العام ٢٠١٧، وبسبب الانتصارات الكبيرة التي حققها بواسل الجيش العربي السوري، التي أعادت معظم حقول الغاز إلى حضن الوطن، ارتفعت واردات الغاز من ٣ ملايين متر مكعب إلى ١٣ مليون متر مكعب منتج يومياً وارد للوزارة، قابله ارتفاع كميات الفيول من ١٥٠٠ طن إلى ٦٠٠٠ طن يومياً، أي إنّ الدعم الحكومي الذي حصلت عليه الوزارة كان في أوجه في العام الماضي.

وكان لوزارة النفط دور مساعد وكبير بإعادة تأهيل وتشغيل آبار وحقول الغاز التي قامت المجموعات المسلحة بإلحاق أضرار جسيمة فيها، إذ خلال عام ٢٠١٧ دخل إلى المنظومة الكهربائية السورية مشاريع إستراتيجية إنتاجية باستطاعة ١٨٠٠ ميغا واط ساعي كانت خارج الخدمة، حيث تم تشغيلها وهي (٧٥٠ ميغا واط من محطة دير علي، ٤٥٠ ميغا واط من محطة تشرين، ٤٥٠ ميغا واط من محطة جندر، ١٥٠ ميغا واط من المجموعة الغازية الثانية من محطة توليد بانياس).

انتصارات الجيش والدعم الحكومي والجهود الكبيرة من العاملين في وزارة الكهرباء كلها تجسدت في رفع قيمة التوليد الكهربائي من ٤٦ مليون كيلو واط ساعي إلى ٨٠ مليون كيلو واط ساعي حالياً، أي كانت الاستطاعة المولّدة في القطر ٢٠٠٠ ميغا واط وحالياً وصلت إلى ٤٠٠٠ ميغا واط، وتم بذل جهود كبيرة هذا العام لاستكمال تنفيذ مشاريع إستراتيجية خلال ٢٠١٧ ولإجراء الصيانات اللازمة لمجموعات التوليد.

• شكّل موضوع إعادة تأهيل وإجراء الصيانات لمجموعات التوليد خلال الفترة الماضية محط اهتمام كبير للشارع السوري، فأين وصلتم اليوم في هذا الموضوع لاستقبال موسم الامتحانات ورمضان وصيف ٢٠١٨؟

الوزارة انتهت حالياً من إجراءات عمليات إعادة تأهيل مجموعات التوليد في المحطات على مستوى القطر، حيث كانت الصيانات تعلن مسبقاً عن طريق مناقصات لجهات أجنبية خارجية سواء الشركات المصنعة أو غيرها، هي من تقوم بهذه الصيانات، إلا أنّ «الحاجة هي أم الاختراع»، ونتيجة الحصار والعقوبات وعدم مجيء هذه الشركات، صممت الوزارة على أن تقوم بهذه الصيانات من خلال كوادرها لرفع كفاءة استطاعة محطات التوليد، فهناك مجموعات توليد قبل الصيانات كانت استطاعتها الانتاجية ٨٠ ميغا واط، وبعد الانتهاء من الصيانة ارتفعت إلى ١٤٠ ميغا واط ما انعكس إيجاباً على واقع المنظومة الكهربائية بشكل عام.

في بداية الربيع، كان هناك «فجوة» أي انخفاض في الاستهلاك تم استغلالها وإعلان إجراء الصيانات الدورية واللازمة للمجموعات لاستقبال صيف ورمضان مريح والامتحانات الثانوية والإعدادية والمرحلة الجامعية للطلاب ليتمكنوا من إجراء امتحانات بظروف كهربائية جيدة، ونعد المواطنين أن يكون صيفاً كهربائياً مريحاً هذا العام، كما كان شتاءً كهربائياً مريحاً.

• ما المكاسب التي حققتها ووفّرتها الخبرات الوطنية جرّاء عمليات إجراء الصيانات لمجموعات التوليد؟

فيما يتعلق بالمبالغ الموفّرة أولاً، بلغت الأموال الموفّرة ٥٢,٥ مليار ليرة جاء نتيجة اعتماد الوزارة على الخبرات الوطنية المحلية ودون الاعتماد على الخبرات الأجنبية المفترض أن تقوم بذلك، إضافة إلى توفير كلفة إنشاء محطة توليد جديدة بقيمة ٣٩٠ مليار ليرة سورية، أي يمكننا القول «إنّ الوزارة وفّرت على خزينة الدولة ٤٤٢,٥ مليار ليرة سورية».

إضافة إلى أنّ مكاسب الصيانات، رفعت استطاعة كفاءة إنتاجية محطات التوليد وأرفدت الشبكة الكهرباء السورية بكميات جديدة بلغت ٧٨٠ ميغا واط، وهي كلفة إنشاء محطة توليد جديدة تحتاج إلى ٣٩٠ مليار ليرة سورية من خزينة الحكومة.

• بالنسبة لمدينة حلب وريفها الشرقي، هل هناك مصادر جديدة للمحافظة؟ وأين وصلت الوزارة في عمليات إعادة تأهيل شبكات الكهرباء للريف الشرقي المحرر لأنه منطقة زراعية مهمة؟

تعمل الوزارة حالياً على تأمين مصادر إضافية إلى محافظة حلب من خلال عملية ربط السدود المائية، وإجراء صيانات لخط التوتر (حماة ٢ – حلب ف) لإعادة تشغيله، وهو ٤٠٠ كيلو فولط ، الذي يمتد عبر مناطق كان فيها مجموعات مسلّحة ثم تحريرها مؤخّراً.

التخريب والأضرار كبيرة جداً في ريف حلب الشرقي، تجاوزت ٤٦ مليار ليرة سورية، في الريف كان يوجد عدّة محطات تحويل ومئات مراكز التحويل وعدد كبير من مخارج ٢٠ كيلو فولط... الخ. إلا أنّ ورشات الوزارة باشرت بعملية إعادة تأهيل المنظومة الكهربائية في الريف الشرقي، حيث وصلت نسبة الإنجاز ٢٥ بالمئة تقريباً، وتم وضع ما يقارب ٢٥٩ مركز تحويل جاهزاً للعمل حالياً.

وقريباً جداً خط التوتر العالي الممتد من مدينة حلب إلى منطقة دير حافر – كويرس سيكون في الخدمة.

• ١٠٦٥ ميغا خارجة عن الخدمة في المحطة الحرارية بحلب، ماذا عملت الوزارة من أجلها؟

محطة توليد المحطة الحرارية بحلب عملية إعادة تأهيلها يحتاج إلى قطع تبديل أجنبية من دول تفرض علينا عقوبات اقتصادية لا يمكن أن نحصل عليها، إلا أننا نعمل على تحضير دراسات ولدينا اجتهادات من أجل التعاقد مع الأصدقاء الروس أو الإيرانيين أو الصينيين لإعادة تأهيلها لأن تخريبها كان ممنهجاً خسّر الدولة مئات ملايين الدولارات.

حقيقة خُرّبت ١٠٦٥ ميغا واط بحلب بشكل مدروس من الإرهابيين لأن الأعطال كانت في كل المجموعات هي في مراكز تحكّم هذه المجموعات التوليدية الرئيسة، فإن إعادتها ليس بالأمر السهل.

وبكل شفافية، إنّ إعادة الكهرباء إلى ما كانت عليه قبل الحرب للكثير من المناطق، لا يكون بين يوم وليلة وبـ«كبسة زر»، وإنما يحتاج إلى فترات طويلة، وأموال كبيرة وأدوات وقطع ومواد. مشروع إعادة تأهيل المنظومة الكهربائية ومشروع ١٢٥ ميغا في منطقة «الرضوانية» يسير على السكة حالياً.

• ماذا حصل فيما يخص ملف تغذية الغوطة الشرقية وما هي خسائر الكهرباء فيها؟

نعمل حالياً على تأمين كميات إضافية إلى الغوطة الشرقية بعد أن تم تحريرها، حيث تم تركيب دارة مزدوجة ٢٠ كيلو فولط أمنت الكهرباء لكفر بطنا وسقبا وجسرين، وخلال شهرين سيتم تأمين الكهرباء إلى مناطق عين ترما وحزّة وحمورية، وعلى التتالي بقية المناطق.

وتجاوزت خسائر الكهرباء في الغوطة الشرقية ١٥٠ مليار ليرة سورية، يوجد ١٣ محطة تحويل مدمرة وكل منها تكلفتها لا تقل عن ١٠ مليارات، إضافة إلى محولات وشبكات وكابلات ومراكز تحويل ... وإلخ.

• ماذا عن الكهرباء في منطقة الساحل ومشروع إنشاء محطة توليد جديدة؟

تم تأمين موقع بمساحة ٤٠٠ دونم في محافظة اللاذقية لإنشاء محطة توليد جديدة باستطاعة ٥٤٠ ميغا واط ويتم إجراء الدراسات اللازمة والمخططات حالياً من أجل البدء بالتنفيذ، والهدف منها دعم واستقرار المنظومة الكهربائية لمنطقة الساحل السوري.

• تعتبر المنطقة الوسطى مركز الربط في الشبكة الكهربائية السورية فبعد تحرير الرستن، هل وضعت الوزارة خطة لإعادة تأهيل المدمر فيها؟

المنظومة الكهربائية السورية من أقوى المنظومات الكهربائية على مستوى المنطقة والدول الإقليمية المجاورة، وهي مترابطة بشكل كبير، أي عطل يحصل أو أي خلل فني في أي نقطة أو أي محافظة، يمكن إجراء المناورات اللازمة لتأمين التغذية اللازمة والرديفة من أي منطقة في المنظومة الكهربائية.

خلال الحرب حصلت نقاط ضعف نتيجة مرور خطوط التوتر العالي فوق الأراضي التي توجد فيها المجموعات المسلحة ما ترك نقاط ضعف والأهم حالياً على المنطقة الوسطى. والآن تعمل الوزارة حالياً على مشروع جديد وهو إعادة تأهيل الشبكة الكهربائية السورية في المنطقة الوسطى، سواء كانت في خطوط ٤٠٠ كيلو فولط أم ٢٣٠ كيلو فولط في المنطقة الوسطى الممتدة إلى ريف حمص وحماه (الرستن وتلبيسة والزعفران)، هذه المناطق يمر فيها خطوط توتر عال، وبعد أن تم تحريرها، ستتمكن ورشات الوزارة في القريب العاجل في البدء بإعادة الخطوط والأبراج العالية التي أصابها أضرار كبيرة جداً، ومنها منتهية بشكل نهائي.

إذاً سيتم العمل على نصب أبراج جديدة ومد أمراس ٤٠٠ كيلو فولط جديدة أيضاً، والفائدة من إعادة هذه الخطوط في المنطقة الوسطى هو تدعيم وربط المنظومة الكهربائية من الجهات الأربع بشكل عام لتكون مترابطة كما كانت عليه على مستوى القطر قبل الحرب الظالمة.

• بعد التحول الاستراتيجي في عمليات التوليد وتوجّه الكهرباء بالاعتماد على الغاز بدلاً من الفيول، ما المكاسب التي حصلتم عليها وتحققونها؟

بعد اعتماد الوزارة على التوليد عن طريق الغاز والدارات المركّبة، وفّر هذا الإجراء ما يقرب من ٦٧٥ مليون ليرة سورية يومياً ثمن فيول على الحكومة. وقبل تحرير آبار الغاز كان ٨٧ بالمئة من محطات التوليد تعمل على الفيول و١٣ بالمئة تعمل على الغاز، وهذا الموضوع يتطلب من الوزارة توفير قطع أجنبي وأموال طائلة لتأمين مادة الفيول واستيرادها من الخارج.

حالياً الموازين انقلبت لدينا، حيث ٧٨ بالمئة من مجموعات التوليد يعمل على الغاز و١٣ بالمئة منها تعمل على الفيول، ولدينا الآن ١٠ مجموعات متوقفة عن العمل وجاهزة للدخول إلى الخدمة، إلّا أنّها تحتاج إلى ما يقرب ١٠ ملايين متر مكعب من الغاز لتشغيلها، باستطاعة ١٤٠٠ ميغا واط.

• ما آثار اعتماد التوليد في الكهرباء على الفيول؟

مادة الفيول لها مساوئ كثيرة وأهمها، أنّها مرتفعة الثمن، ترهق خزينة الدولة، فوصول البواخر أمر صعب كثيراً ويحتاج إلى أموال كبيرة وقطع أجنبي لتأمينه.

وفي حال حصول أي عطل طارئ في مجموعة التوليد التي تعمل على الفيول، فهي تحتاج إلى عمليات إعادة تشغيلها وإدخالها للخدمة ١٠ ساعات «انقطاع تغذية» متواصلة، أما المجموعة التي تعمل على الغاز فتحتاج إلى نصف ساعة فقط.

الفيول يحتاج إلى عمليات نقل مكشوفة لأن كل محطات التوليد قبل الحرب كان مؤمناً لها سكك حديدية لنقل المادة، وخلال الحرب كل السكك تمت سرقتها وتخريبها بإيدي العصابات المسلحة وحالياً يتم نقل المادة من خلال الصهاريج، وله صعوبات كثيرة، كحدوث العواصف أو الثلوج أو الأمطار أي صعوبات بالغة إضافة إلى الأعطال والحوادث غير المتوقعة، ما يسبب إرباكاً كبيراً للوزارة.

مرّت الوزارة بظروف تطلبت مني التواصل بشكل مباشر مع سائقي الصهاريج والمعنيين عنهم لحظة بلحظة حتى تصل المادة للمحطات، وعانينا جداً في أثناء نقل المادة خلال السنوات السابقة إلا أننا نجحنا حالياً، بينما الغاز ينقل عبر أنابيب منظمة ومرتبة ومحمية وقلية الأعطال.

• شكل موضوع بيع الكهرباء إلى لبنان حديث المواطن لتخوفه من أثره في زيادة ساعات التغذية المحلية، ما وجهة نظر الوزارة في هذا الموضوع؟

بالنسبة لموضوع بيع الكهرباء إلى لبنان، نقول بالكلام المختصر والمفيد للجميع: «تزويد الكهرباء إلى لبنان لن يكون على حساب المواطن السوري».

• كيف تقيمون رضى المواطن السوري عن الواقع الكهربائي حالياً؟

إنّ الكميات المضافة إلى الشبكة الكهربائية السورية قلبت الموازين على عمليات التغذية والتقنين لتتحول ساعات التقنين إلى ٤ ساعات مقابل ٢٠ ساعة تشغيل في جميع محافظات القطر والتقنين الآن في أدنى مستوياته، وذلك حقيقة يجعلنا نتوقع رضى المواطن السوري عن الكهرباء، ونطمح أن يكون الفاقد الكهربائي في أدنى مستويات ما يسهم في المحافظة على تغذية كهربائية مستمرة لهم.

كل ذلك لم يثنِ جهود العاملين في الوزارة بل زادوا إصراراً وعزيمة من أجل المحافظة على المنظومة وتحسين أداء الخدمة وهذا انعكس بشكل إيجابي على رضى المواطنين.

• ختاماً، ماذا يقول وزير الكهرباء للمواطنين اليوم؟

رغم كل ما عملنا عليه نؤكّد دائماً للمواطنين أننا بحالة حرب ولا يمكن أن نعتمد على تصاريح ثابته وعريضة، ولكن لو أن الأوضاع مستقرة حالياً لأطلقت كل العناوين العريضة التي سيتم الثبات عليها، والعدوان الأخير الذي قام به الكيان الصهيوني على سورية دليل على ذلك، فوضع البرامج يحتاج إلى مسؤولية في التنفيذ لكننا اليوم متفائلون كثيراً بالنسبة لوضع الكهرباء وسيكون مريحاً.

> إعادة الكهرباء إلى ما كانت عليه قبل الحرب لا يكون بـ«كبسة زر»

> الاعتماد على الغاز يوفّر ٦٧٥ مليون ليرة سورية يومياً ثمن فيول

> ٢٠٠ مليار خسائر الكهرباء في الغوطة الشرقية وريف حلب الشرقي

> بيع الكهرباء إلى لبنان لن يكون على حساب المواطن السوري

---

١٠٠ مليار ليرة سورية لشراء محصول الموسم الحالي

الغربي لـ «الوطن»: ندعم الفلاح بمئة ألف ليرة لكل طن قمح

علي محمود سليمان

صرّح وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عبد الله الغربي لـ«الوطن» أن الحكومة خصصت مبلغ ١٠٠ مليار ليرة سورية لشراء موسم القمح من الفلاحين للموسم الحالي، وذلك بعد تسعير كيلو القمح بـ ١٧٥ ليرة سورية، مع الإشارة إلى أنه في العام الماضي تم تخصيص مبلغ ٧٠ مليار ليرة سورية لشراء موسم القمح من الفلاحين، وكان ثمن الكيلو الواحد مسعراً من الوزارة بـ١٤٠ ليرة سورية.

وشدد الغربي على أن الدعم المقدم للفلاح موزع إلى عدة مراحل فهو يحصل على دعم في المحروقات بحوالي ٢٥ ليرة سورية، ورفع ثمن كيلو القمح للعام الحالي إلى ١٧٥ ليرة سورية مما يجعل ثمن الكيلو الواحد حوالي ٢٠٠ ليرة سورية، أي إن طن القمح الواحد يكلف الدولة ٢٠٠ ألف ليرة سورية لشرائه من الفلاح، بينما استيراد الطن الواحد يكلف ١٠٠ ألف ليرة سورية، أي إن الحكومة تقدم للفلاح دعماً بـ١٠٠ ألف ليرة سورية للطن الواحد من القمح، إضافة إلى أن الوزارة تدرس دعم الفلاح بتكاليف نقل المحصول من أرضه إلى مراكز الحبوب، وذلك وفق دراسة ستعلن عند الانتهاء منها بما يتناسب مع المناطق والمسافات وفق معادلة خاصة بتكاليف النقل.

وأكد الغربي على أن شراء محصول موسم القمح محصور بالمراكز التابعة لوزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك ويمنع على أي تاجر شراء القمح من الفلاح تحت طائلة المحاسبة.

وأوضح أن الوزارة قامت بتجهيز كل مستلزمات استلام موسم القمح الحالي وقد أعدت ٣٥٦ مركزاً لاستلام القمح وذلك بزيادة ١٠ مراكز عن عددها في العام الماضي، وقد توزعت هذه المراكز إلى مركزين في القامشلي، وفي محافظة حلب يوجد ٦ مراكز وفي محافظة حماة ٨ مراكز وفي محافظة حمص ٤ مراكز وفي اللاذقية مركزان وفي محافظة طرطوس مركز واحد وفي دمشق ٦ مراكز وفي درعا مركزان وفي الرقة مركزان وفي دير الزور مركز واحد ومثله في السويداء وإدلب، وهذه المراكز كلها في مناطق آمنة.

وأشار إلى أن الوزارة عملت على أتمتة عمل جميع مراكز استلام القمح في المحافظات وربطها بشبكة حاسب حيث يتم تصوير الشاحنة المحملة بالقمح عند وقوفها على القبان وتحديد الوزن الفارغ والقائم والإرسال مباشرة إلى الإدارة المركزية ومكتب الوزير وتتم متابعة العملية بشكل كامل لمنع التلاعب والغش والتأكد من حصول الفلاح على حقه كاملاً، إضافة إلى أن لجان الاستلام تضم خبراء من وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي.

ولفت الغربي إلى أن جميع المراكز مجهزة بكل مستلزمات الاستلام من أكياس خيش وسواها وهي جاهزة منذ الآن وستباشر عملها عند بدء موسم الحصاد بشكل فوري، منوهاً بأن الموسم الحالي شهد دخول أراضٍ جديدة في المناطق التي حررت على يد الجيش العربي السوري، ولكن قسم منها كان متأخراً في الزراعة مع وجود مناطق تعرضت للجفاف وشح في الأمطار، والتوقعات الحالية تشير لاحتمال حصاد موسم قمح يتراوح بين ٤٠٠ و٥٠٠ ألف طن.

«اتحاد غرف الزراعة»: لأسباب عرضية وفي مناطق معينة.. و«التموين» مستغربة: نتأكد من الموضوع

البيض «يطير» بلا مبررات!

عبد الهادي شباط

سجّلت أسعار البيض منذ أيام زيادة بنحو ٥٠ بالمئة دون توفر أي مبررات لذلك، ففي دمشق سجل مبيع صندوق البيض ١٢ صحناً ١٤ ألف ليرة بدلاً من ٩ آلاف ليرة، كما كان عليه في الأسبوع الماضي، وعلى مستوى مبيع المفرق تجاوز المبيع ١٢٠٠ ليرة للصحن، مع عزوف بعض الباعة عن البيع بسبب المخالفة السعرية للنشرة التموينية التي حددت مبيع صحن البيع في المحال بـ٩٠٠ ليرة بدمشق إضافة لعدم قبول المستهلك لحال التغير السعري السريع وغير المسّوغ.

ولمتابعة الموضوع اتصلت «الوطن» بعدد من أصحاب منشآت التربية للدجاج البياض الذين أكدوا حالة الطلب المرتفع على المادة لديهم خلال الأيام الأخيرة بخلاف الحال الطبيعي، بينما اعتبر رئيس لجنة الدواجن في اتحاد الغرف الزراعية نزار سعد الدين أنه من المبكر الحديث عن زيادات سعرية وأن المربي مازال يتعرض للخسارة، مقدراً كلفة إنتاج صندوق البيض بنحو ١٢,٣ ألف ليرة، وحاجة السوق المحلية بدمشق قرابة ٩ آلاف صندوق يومياً، مستبعداً أن يكون هناك زيادة حقيقية في الطلب على المادة، أدت لزيادة سعرية بهذا الحجم، مرجحاً أن تكون الارتفاعات السعرية للمادة محدودة بمناطق معينة وتعود لأسباب عرضية مثل مشكلات بعملية الشحن.

وحول تصدير المادة بين أن هناك صعوبة عالية في عملية التصدير، إضافة للكلفة التي تصل لنحو ٢ دولار لكل كيلو، أي كلفة تصدير الصحن تقترب من ٤ دولارات وهو غير منطقي وغير مجد.

وفي محاولة للتوجه نحو الجهة المعنية بالسوق (التموين) استغرب مدير في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك ما يحصل في السوق، وطلب بعض الوقت للتحقق منها، وإعلام «الوطن» بحقيقة الموضوع، معتبراً أن موضوع التسعير يخص مديرية الأسعار في وزارة التجارة الداخلية، وأن هناك نشرات سعرية خاصة بمادة البيض تصدر بشكل مكاني وتعدل حسب حالة السوق وكلفة الإنتاج.

وبما أن لا جواب لدى «التموين» اتصلت «الوطن» مع مدير جمارك دمشق سامر سعد الدين، ليؤكد أن مادة البيض ممنوعة من التصدير، وأنه لم تسجل أي حالات لإدخال بيض مهرب للأسواق المحلية، بحسب المعلومات والقضايا المنظمة لديهم، وأن معظم المهربات الحالية هي مواد غذائية يكثر الطلب عليها خلال شهر رمضان أهمها التمور والسمون والزيوت وأصناف من الأجبان والزبدة.. وغيرها، مبيناً أن هناك حالة تشدد في التعامل مع تهريب المواد الغذائية حماية للمواطن، وخاصة أن هذه المواد تدخل عبر الطرق غير الشرعية دون خضوعها للاختبارات والتحاليل المطلوبة للتأكد من مدى مطابقتها مع المواصفات المحلية المعتمدة، بينما لمن يتم تنظيم أي قضية تهريب لمادة البيض.

في المحصلة، يبدو أن آخر الاحتمالات أن يكون السبب متصلاً باحتكار يمارسه بعض التجار ونحن على أبواب شهر رمضان المبارك، وهذا ما يفترض أن تحسمه «التموين» من خلال دراسة وضع السوق بشكل جاد، ليتبقى عليها اتخاذ الإجراءات الفعلية لضبط الأسواق.